**الجمهورية التونسية**

**رئاسة الحكومة**

**مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة**

**المكلفة بالوظيفة العمومية**

**- \* -**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**الصيغة الأولية للمقترحات التي تمّ ضبطها من طرف اللجنة المشتركة المكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة ومتابعة تنفيذها**

**محور الشفافية في القطاع العمومي: حق النفاذ إلى المعلومة، البيانات العمومية المفتوحة وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**

**المحور الفرعي 1: حق النفاذ إلى المعلومة**

1. **تكريس حق النفاذ إلى المعلومة من خلال استكمال الإطار التنظيمي والقانوني المتصل بهذا المجال على ضوء أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 وذلك من خلال إصدار النصوص الترتيبية التالية:**
   * أمر حكومي يتعلّق بالنظام الأساسي الخاص بأعوان هيئة النفاذ على المعلومة،
   * أمر حكومي يتعلّق بالهيكل التنظيمي لهيئة النفاذ إلى المعلومة،
   * أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية،
   * قرار صادر عن وزير المالية يتعلق بضبط المعاليم المستوجبة في الصور التي يكون فيها النفاذ إلى المعلومة بمقابل.

الهيكل المسؤول: هيئة النفاذ إلى المعلومة.

1. **تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية من خلال:**
   * نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها مع العمل على إعداد دليل إجراءات يضبط عملية النشر،

* + إتاحة آلية الكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير.

الهيكل المسؤول: الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بالتنسيق مع هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العموميّة وهيئة مراقبـي الدولة والهيئة العليا للطلب العمومي.

1. **تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح من خلال:**

- إصدار النص الترتيبي (مشروع أمر حكومي) المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح.

- نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح بالنسبة للمسؤولين المحددين قانونا،

- تطوير منظومة الكترونية متكاملة لتلقي التصاريح بالمكاسب والمصالح ومعالجتها.

الهيكل المسؤول: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

1. **تكريس الشفافية المالية فيما يخص المنح المسندة من ميزانية الدولة لفائدة الجمعيات والوداديات من خلال نشر معطيات مفصلة في الخصوص (مصدرها، جهتها، إلخ).**

الهيكل المسؤول: وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (المالية).

1. **تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا)** تتلاءم مع ما جاء به القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمرتكز أساسا على إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة وفق منهجية المنظور البرامجي.

الهيكل المسؤول: وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (المالية).

1. **اعتماد مبادئ التعاقد المفتوح في الطلب العمومي والـشراء المستدام.**

الهيكل المسؤول: الهيئة العليا للطلب العمومي.

**المحور الفرعي 2: البيانات المفتوحة:**

1. **تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها من خلال تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة** تراعي الخصائص الفنية المنصوص عليها ضمن الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة

الهيكل المسؤول: وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

1. **جرد مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية والعمل على نشرها في صيغة مفتوحة حسب المرجعيات والتسميات والتصنيفات المعمول بها ومصاحبة تطوير حالات إعادة استعمال باعتماد البيانات المنشورة مع إيلاء أولوية**:

* لعدد من القطاعات مثل الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، العدل، الداخلية،
* للبيانات ذات الطابع الجغرافي لتطوير استعمالات الجغرفة الرقمية في المجال.

الهيكل المسؤول: وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

1. **ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها** على غرار المرجعيات المعدة من المعهد الوطني للإحصاء والعمل على تطويرها للاستجابة الى الخصائص الفنية لفتح البيانات.

الهيكل المسؤول: المعهد الوطني للإحصاء.

**المحور الفرعي 3: حوكمة التصرف في الثروات الطبيعية:**

1. **تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم من خلال:**

* نشر جميع المعطيات الخاصة بهذا المجال ضمن بوابة موحدة بالاستناد على معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع التركيز على المداخيل المتأتية من الثروات الطبيعية مع العمل بالتوازي على استكمال مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية،
* نشر المعطيات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية بالمنشآت العمومية والخاصّة في مجال الصناعات الاستخراجية (المنتفعين وقيمة المبالغ المرصودة) مع العمل على إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بهذا المجال
* نشر المعطيات المتعلقة بالرخص والعقود المسندة في هذا المجال والشركات المنتفعة بها وحجم الإنتاج.

الهيكل المسؤول: وزارة الصناعة والطاقة والمناجم.

**محور المشاركة العمومية**

1. **وضع استراتيجية خاصة بالحكومة المفتوحة** في تونس تهدف إلى وضع رؤيا شمولية على المدى القصير والمتوسط والطويل وقابلة للقياس من حيث التنفيذ باعتماد مؤشرات يتمّ ضبطها في الغرض. وستخوّل هذه الاستراتيجية:

* وضع إطار مرجعي لتنسيق الإصلاحات الخاصة بهذا المجال على المستويين الوطني والمحلي،
* تحديد الأهداف والأولويات التي يتعيّن تنفيذها بصورة فعلية،
* توفير إطار استراتيجي لخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة التي يتمّ إعدادها وتنفيذها كل سنتين.

الهيكل المسؤول: وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

1. **تعزيز المشاركة العمومية وتفعيل الآليات المتاحة لمتابعة السياسات والبرامج العمومية من خلال تفعيل البوابات الوطنية للمشاركة الإلكترونية** (بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة "ء-مواطن" www.e-people.gov.tn) وتوسيع استعمالها والدمج بينها.

الهيكل المسؤول: وحدة الإدارة الإلكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة.

1. **وضع آليات لإدماج الشباب في رسم السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها** من خلال تمكينهم من ضبط خطط عمل تتضمن عدد من المشاريع ذات الاولوية بالجهة بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية وخاصة السلطة المحلية مع العمل على تنفيذها وفقا لنفس المقاربة التشاركية.

الهيكل المسؤول: البلديات المعنية بالتعاون مع وحدة الإدارة الإلكترونية والجامعة الوطنية للبلديات التونسية.

1. **الميزانية المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية** (ميزانية الدولة، ميزانيات البلديات).

الهيكل المسؤول: وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (المالية) بالنسبة لميزانية الدولة والهيئة العليا للمالية المحلية بالنسبة للبلديات.

**محور الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**

1. **جرد البيانات العمومية على مستوى 12 بلديات على الأقل (l’inventaire des données publiques) مع العمل على نشر مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية في صيغة مفتوحة مع إيلاء أهمية للمعطيات الجغرافية.**

الهيكل المسؤول: البلديات المعنية بالتعاون مع الهيئة العليا للمالية المحلية.

1. **تطوير آليات التواصل مع المواطن على مستوى 12 بلديات على الأقل وتحسين الاستقبال.** ويمكن في الخصوص إعتماد تجربة فضاء المواطن في صيغته الجديدة والتي تعتمد على توفير خدمات رقمية " espace citoyen digitalisé ".

الهيكل المسؤول: الهيكل المسؤول: البلديات المعنية بالتعاون مع الجامعة الوطنية للبلديات التونسية.

1. **تكريس الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي من خلال دعم تنفيذ خطط العمل التي تمّ إعدادها في المجال من طرف عدد من البلديات في إطار تنفيذ التعهد عدد 11 لخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة.**

الهيكل المسؤول: البلديات المعنية بالتعاون مع وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

1. **تحديث منظومة تحقيق الموارد البلدية المحلية ورقمنتها.**

الهيكل المسؤول: الهيئة العليا للمالية المحلية.

**محور رقمنة الخدمات الإدارية**

1. **إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية يتضمن البيانات المكانية والجغرافية للمصالح العمومية على الخرائط والخدمات التي توفرها.**

الهيكل المسؤول: إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة

1. **تطوير عدد من الخدمات الادارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات كالتالي:**

* تطوير الخدمات القنصلية عن بعد بالنسبة للبعائث الراجعة بالنظر للوزارة بالخارج من خلال تركيز منظومة الخدمات القنصلية عن بعد e-consulat.

الهيكل المسؤول: وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

* تطوير منظومة الحج عبر تركيز قاعدة الكترونية للتسجيل عن بعد كآلية لتكريس الشفافية ونشر المعطيات المتاحة وتيسير المتابعة والمراقبة والتقييم.

الهيكل المسؤول: وزارة الشؤون الدينية.

* وضع منصة لرقمنة تراخيص تعاطي الانشطة الاقتصادية المدرجة بالأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 وكراسات شروط ممارسة الانشطة الاقتصادية الجاري بها العمل واجراءات وآجال اسنادها.

الهيكل المسؤول: وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

* تطوير عدد من الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين على غرار ايداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقات الاقامة واجراءات الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي واجراءات الحصول على المعرف الديواني والمعرف الجبائي،

الهيكل المسؤول: الهيئة التونسية للاستثمار.

* توفير خدمات في المجال البيئي: تطوير تطبيقة هاتف ذكي تمكن من رصد ومتابعة المخالفات البيئية، وخدمة لإيداع مطالب الدعم في المجال البيئي،

الهيكل المسؤول: وزارة الشؤون المحلية والبيئة (البيئة).

* خدمة لحجز موعد طبي عن بعد بالمستشفيات.

الهيكل المسؤول: وزارة الصحة.